



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية: دراسة
قياسية لدول عربية مختارة خلال الفترة 2005-2023

تحت إشراف الأستاذة: بن طوير نعيمة

من إعداد الطالبين:

دامو نور الدين

قادة مصطفى محمد الأمين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ هنداوي محفوظ.....رئيسا

الأستاذة(ة) بن طوير نعيمة.....مشرفا

الأستاذة(ة) بن الدين نور الهدى.....ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية: دراسة
قياسية لدول عربية مختارة خلال الفترة 2005-2023

تحت إشراف الأستاذة: بن طوير نعيمة

من إعداد الطالبين:

دامو نور الدين

قادة مصطفى محمد الأمين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

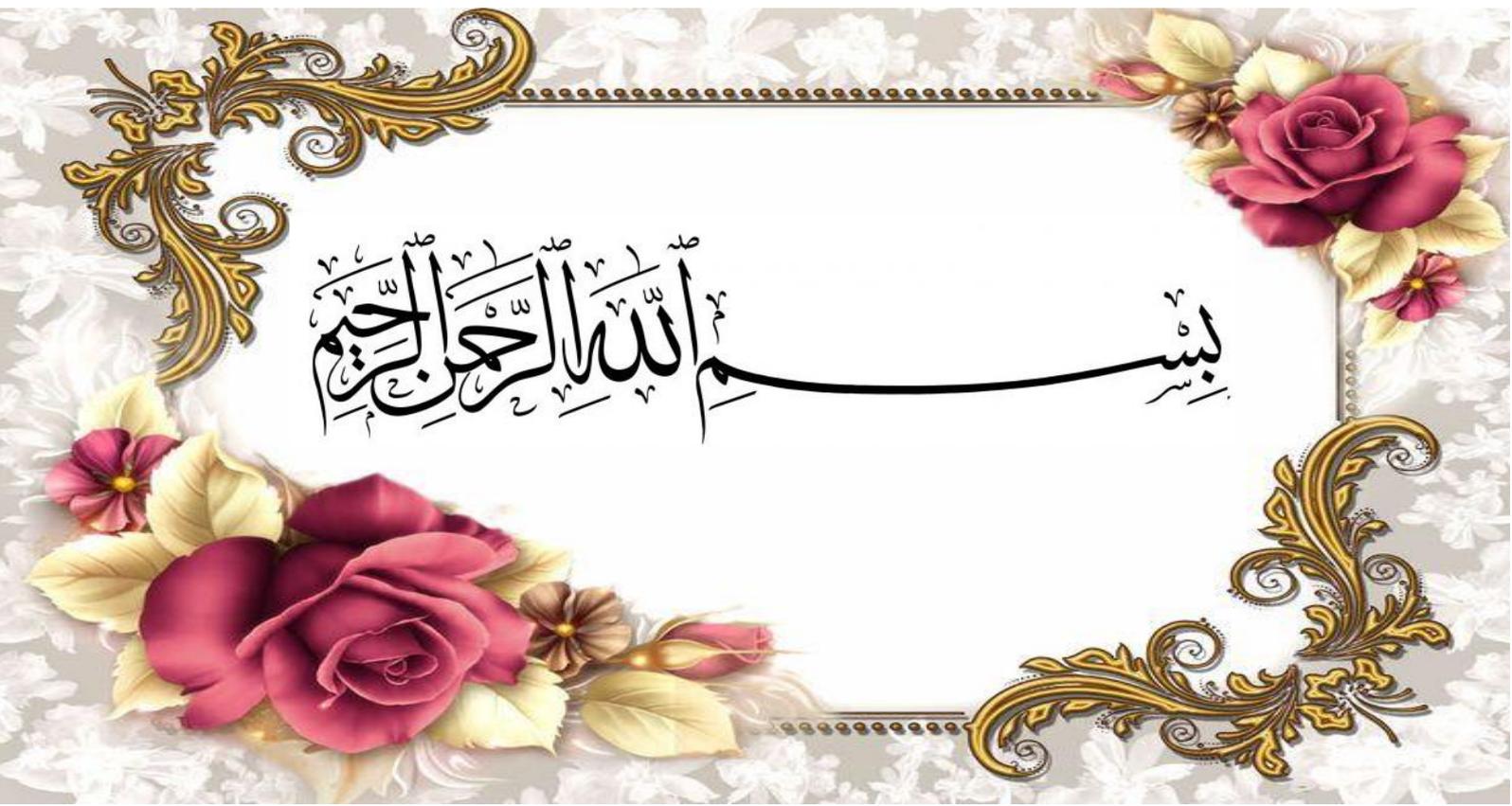
الأستاذ هنداوي محفوظ.....رئيسا

الأستاذة(ة) بن طوير نعيمة.....مشرفا

الأستاذة(ة) بن الدين نور الهدى.....ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر والتقدير

النجاح ليس عطية ومنتجا يشتري ولا إرثا يورث بل هو نتاج عمل
جبار وسهر ليل ونهار وتدبير وإصرار.

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا إلى هذا، وما كنا أن
نوفق إلا بإذنه

إلى من كان لها الفضل والثناء بحروفه من ذهب ووفاء على
إحسانها وطول بالها علينا نشكر الأستاذة المشرفة " بن طوير
نعيمه " التي لم تهمل علينا بالنصح والتوجيه فجزاك الله عنا كل

خير

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من

قريب أو بعيد

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن وسقنتني من نبع حنانها وعطفتها
الفياض إلى من كان دعائها ورضاها عني هو سر نجاحي أمي الغالية
أطال الله في عمرها وبارك في صحتها

وإلى رمز كفاحي في الحياة الذي تعب من أجلي إلى من أحمل لقب
بكل فخر أبي العزيز

إلى إخوتي وأخواتي نور حياتي حفظهم الله ورعاهم
إلى جميع أفراد عائلتي، وأهدي عملي هذا أيضا إلى جميع أصدقائي
الذين ساندوني طوال مشواري الدراسي وفي حياتي

إلى أستاذتي الغالية " بن طوير نعيمة " التي أطرتنا حفظها الله ورعاها
وأداء عليها صحتها

وفي الأخير لا أنسى كل زملائي وزميلاتي في الدفعة خاصة صديقتي
الذي شاركني في هذا العمل " محمد أمين " .

نورالدين

الإهداء

إلى من أدين له بحياتي، إلى من ساندني طوال حياتي، إلى من أحسن له
مشاعر التقدير والاحترام والعرفان، أبي أطل الله في عمره.

إلى من جعل الله تحته أقدامنا وأقرن رضاها برضى الرحمان والدتي حفظهما
الله وبارك في عمرها

إلى من ألتفاسه معهم أجواء المحبة الأسرية إخوتي وأخواتي الأعمام أدام الله
جمعنا وحفظهم الله ورعاهم.

إلى جميع أفراد عائلتي.

كما أتقدم بالشكر الخاص للأستاذة التي أطرتني وساعدتني الدكتور "بن
طوير نعيمة "

كما أهدي هذا العمل إلى جميع أصدقائي وزملائي في الدفعة خاصة صديقتي
الذي شاركني في العمل " نور الدين "

محمد الأمين

الملخص

المؤشرات الاقتصادية لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية. حيث تستفيد البنوك من زيادة الطلب على القروض والخدمات المصرفية مما يزيد من إيراداتها وربحيتها. تهدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في؛ (الخطر الجيوسياسي GPR، الناتج المحلي الخام GDP، ومؤشر الدولار DYX على ربحية البنوك التجارية ممثلة في مؤشرات الربحية وهي معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE. تم الاعتماد على القوائم المالية لاستخراج البيانات السنوية لثلاث دول مختارة؛ السعودية العربية، سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2023. باستخدام اختبار Panel ARDL خلصت الدراسة إلى وجود علاقات إيجابية ما بين المخاطر الجيوسياسية GPR والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وكذلك يظهر مؤشر الدولار DYX ومؤشر الناتج المحلي الخام GDP معاملات إيجابية كبيرة لكل من العائد على الأصول و العائد على حقوق المساهمين مما يشير إلى ارتباطهما الإيجابي بالأداء المالي في المدى الطويل حسب ما أثبتته معامل التكامل.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية، البنوك التجارية، الخطر الجيوسياسي، الدول العربية، Panel ARDL

Abstract:

Economic indicators have a significant impact on the profitability of commercial banks. Banks benefit from increased demand for loans and banking services, which enhances their revenues and profitability. This study aims to test the relationship between economic indicators represented by geopolitical risk (GPR), gross domestic product (GDP), and the dollar index (DYX) on the profitability of commercial banks represented by profitability indicators such as return on assets (ROA) and return on equity (ROE). Financial statements were relied upon to extract annual data for three selected countries: Saudi Arabia, Oman, and the United Arab Emirates during the period from 2005 to 2023. Using the Panel ARDL test, the study concluded the existence of positive relationships between geopolitical risks (GPR) and return on assets and return on equity, as well as significant positive coefficients for both the dollar index (DYX) and gross domestic product (GDP) concerning return on assets and return on equity, indicating their positive long-term association with financial performance as confirmed by the integration coefficient.

Keywords: Economic indicators, commercial banks, Geopolitical Risk, Arab countries, Panel ARDL.



قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
II	الشكر
III	الإهداء
IV	الملخص
VI	قائمة المحتويات
X	قائمة الجداول
ب	المقدمة العامة
الفصل الأول : العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية و البنوك التجارية	
02	تمهيد
02	المبحث الأول: قياس ربحية البنوك التجارية
02	المطلب الأول: مؤشرات ربحية البنوك التجارية
07	المطلب الثاني: تقييم ربحية البنوك التجارية
09	المبحث الثاني: علاقة المؤشرات الاقتصادية بربحية البنوك التجارية
09	المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية
16	المطلب الثاني: تأثير المؤشرات الاقتصادية بربحية البنوك التجارية
14	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)	
21	تمهيد
22	المبحث الأول: الدراسات السابقة
22	المطلب الأول: الدراسات العربية
24	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
27	المبحث الثاني: نتائج الدراسات القياسية
27	المطلب الأول: عرض الاختبارات

29	المطلب الثاني: تحليل النتائج
35	خلاصة الفصل
37	الخاتمة
40	قائمة المراجع
44	الفهرس



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	الإحصائيات الوصفية (Descriptive statistics)	الجدول 1
35	اختبار الاستقرار باستخدام (Stationary test philips perron)	الجدول 2
36	نتائج تقدير اختبار Panel ARDL	الجدول 3



المقدمة العامة

توطئة:

تعد البنوك التجارية من أهم مؤسسات القطاع المالي في أي اقتصاد ، حيث تلعب دورا حيويا في تمويل النشاط الاقتصادي و توفير الخدمات المالية ، حيث تعتبر ربحية البنوك التجارية أحد المؤشرات الرئيسية التي يتم مراقبتها لتقييم أداء القطاع المصرفي ، فالربحية و تعظيمها يمثلان الهدف الرئيسي الذي تعتمد عليه كل مؤسسة مالية ، بغية تحقيق البقاء و الاستمرارية ، إلا أن المؤسسات المالية تتعرض إلى العديد من المشاكل الاقتصادية ، التي تؤثر حتما على ربحيتها فالربحية هي مفهوم واسع و له مجالات عديدة ، و أن قياسها تعتبر مسألة دقيقة.

كما تتأثر ربحية البنوك التجارية بمجموعة متنوعة من المؤشرات الاقتصادية وهي عبارة عن مجموعة من البيانات والمتغيرات و الأرقام و الإحصائيات التي تساعد على قياس و تحليل صحة و قوة الاقتصاد بشكل عام و كذلك تستخدم لقياس أداء الشركات و البنوك التجارية بشكل خاص و تشمل: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم؛ حجم الاستثمارات التجارية الخارجية. توفر هذه المؤشرات بصورة عامة عن حالة الاقتصاد وتساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

على ضوء المقدمة أعلاه سيتم تقسيم المذكرة كالتالي:

الفصل الأول يشمل الإطار العام والنظري للعلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية كما خصصنا الفصل الثاني للدراسة القياسية التي سنعرض فيها أهم الدراسات السابقة بالإضافة إلى نتائج الاختبارات المنجزة وفق المنهجية المستخدمة ليتم في الأخير عرض التحليل المالي الذي يفسر النتائج المتحصل عليها.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية دراستنا على النحو التالي:

➤ ما مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية بشيء من الدقة والموضوعية تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما طبيعة العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والعائد على الأصول؟

✓ هل يوجد ارتباط قوي ما بين المؤشرات الاقتصادية و ربحية الأموال الخاصة؟



2-فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث نعتمد على الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الأولى: ترتبط نسبة العائد على الأصول بعلاقة في المدى الطويل مع المؤشرات الاقتصادية المختارة.
- ✓ الفرضية الثانية: تنخفض ربحية الأموال الخاصة في المدى الطويل بسبب التقلبات الجيوسياسية.

3- مبررات إختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

- ✓ أهمية هذا الموضوع
- ✓ بالنسبة للطالبين، وإلى مجال التخصص.
- ✓ لزيادة فهم هذا موضوع البحث والتعمق والتحكم أكثر فيه.

المبررات الموضوعية:

- ✓ الرغبة في التعمق في مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية على تعظيم أرباح البنوك.
- ✓ محاولة تشخيص واقع اهتمام البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالمؤشرات الاقتصادية.

4- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية العلمية للدراسة في التعرف على الموضوع من خلال إبراز جوانبها المختلفة والعلاقة بينهما، وتتمثل أهمية موضوع الدراسة:

- ✓ تتجلى أهمية هذا البحث في تشخيص العلاقة بين محددات الربحية للبنوك التجارية باستخدام نموذج جزء من مؤشرات معيار CAMLES مما يسمح بعد ذلك بالعمل على نقاط القوة وتطوير نقاط الضعف بغرض تحسين أداء باستمرار
- ✓ مساعدة البنوك التجارية على رفع قدرتها لتفادي الخسائر التي يمكن أن تلحق بها وتحقيق الربحية اعتمادا على ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

5- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

✓ تهدف هذه الدراسة في معرفة و قياس أو اختبار المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية

ممثلة بمعدل العائد على الأصول ROA و معدل العائد على حقوق الملكية ROE .

✓ التمكن من قياس الربحية من خلال مختلف المؤشرات الخاصة بذلك.

✓ معرفة أهم العوامل المؤثرة والمحددة لربحية البنوك التجارية.

6- حدود الدراسة :

لبلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدراسة يتطلب ضرورة الالتزام بمجموعة من الحدود المكانية، الزمانية، البشرية والموضوعية، وهذا وفقا لجانبي الدراسة النظري والتطبيقي.

الحدود المكانية: فيما يتعلق بالجانب النظري فإن الدراسة لم تحدد بمنطقة معينة و إنما كانت على مستوى عالمي أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتمت الدراسة على مستوى الدول الثلاث المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، و الإمارات العربية المتحدة .

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية وهذا من خلال الدراسة الطبيعية والعلاقة في دور المتغير المستقل " أثر المؤشرات الاقتصادية " في تعزيز المتغير التابع " ربحية البنوك".

7- منهجية الدراسة: للتمكن من دراسة الإشكالية وتفسير أبعادها و الإلمام بهذا الموضوع اعتمدنا على دراستنا هذه على التحليل الوثائقي في الجانب النظري والمنهج التجريبي لكونه يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس من خلال دراسة وتجربة الظاهرة الاقتصادية المطروحة في الإشكالية، حيث تضمن المحاور التالية:

➤ **المحور الأول:** الإطار النظري العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

➤ **المحور الثاني:** الإطار التطبيقي لأثر المؤشرات الاقتصادية في ربحية البنوك التجارية

8- مرجعية وأدوات المستخدمة الدراسة:

لجمع المعلومات حول الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمجلات العلمية المحكمة وكذا المقالات ومذكرة الدكتوراه والماجستير، هذا في الفصل النظري اما في الفصل الثاني فقد تم الاعتماد على جمع البيانات.

9- هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة وفقا لمنهجية IMRAD إلى فصلين :

➤ الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية.

➤ الفصل الثاني: اختبار أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية



الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية
والبنوك التجارية

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

تمهيد:

يعد موضوع الربحية من المواضيع المهمة في البنوك التجارية وشغلها الشاغل أثناء عملها اليومي، إذ تعتبر الربحية من أهم المؤشرات النجاح في قطاع المالي والمصرفي. إذ تعتبر كذلك المؤشرات الاقتصادية من العوامل الرئيسة التي تؤثر على ربحية البنوك تتأثر البنوك بالعديد من المؤشرات الاقتصادية أبرزها: النمو الاقتصادي، معد البطالة، معدل التضخم، أسعار الصرف وغيرها من المؤشرات ذات التأثير الكبير على أداء البنوك. وللتعمق أكثر في هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

➤ المبحث الأول: قياس ربحية البنوك التجارية.

➤ المبحث الثاني: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية وربحية البنوك التجارية.

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

المبحث الأول: قياس ربحية البنوك التجارية.

قياس ربحية البنوك التجارية يُعتبر جزءًا حيويًا من عملية إدارة البنك وتقييم أدائه. تتبع البنوك التجارية عدة مقاييس ومؤشرات لقياس ربحيتها وفعاليتها أدائها حيث تطرقنا في هذا المبحث الى:

المطلب الأول: تقديم مؤشرات ربحية البنوك

الفرع الأول: نشأة وتطور نموذج CAMELS

اختلفت آراء الكتاب والاقتصاديين حول نشأة معيار الجمل وتطوره، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل مستخدمي هذا المعيار بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها عام 1988، والتي راح ضحيتها أكثر من 4000 شخص. تم إعلان إفلاس البنوك المحلية. وكان هذا أحد أسباب انتشار مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لفقدان الثقة وتوافد الجمهور على البنوك لسحب ودائعهم. ثم حدث انهيار مماثل عام 1988، أدى إلى إفلاس 221 بنكًا.

أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعًا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة، بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تملكهم بالحقائق، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية¹

¹ محمد البشير بن عمر، أحمد نصير 2017 . تقييم أداء البنوك نموذج camles " مجلة إضافات إقتصادية " جامعة غرداية ، الجزائر ، العدد 2 ، ص 33

الفرع الثاني: تعريف نموذج camles :

1. التعريف الأول:

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرفي ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني؛ حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات².

2. التعريف الثاني:

يُعرف مؤشر CAMELS بأنه مؤشر سريع لفهم الوضع المالي الحقيقي لأي بنك ومعرفة مستوى تصنيفه. ويعتبر إحدى وسائل الإشراف المباشر التي تتم من خلال التفتيش الميداني. بدأ استخدام هذا المؤشر في عام 1979 من قبل خمس هيئات تنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي . ويمكن تلخيص أهم مميزات نموذج

- ✓ تصنيف البنوك وفق معيار واحد .
- ✓ توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- ✓ الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الهيكلي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير
- ✓ يتم الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الإشرافية والإجراءات التصحيحية بعد التفتيش

الفرع الثالث: أهم معايير camles :

1-مؤشر كفاية رأس المال **Capital Adequacy** : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال مدى مرونة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الموازنة. وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ في الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، مثل مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة. ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال :

- إجمالي نسب رأس المال المعدلة حسب المخاطر .

² شوقي بورقية 2011، طريقة camles في تقييم أداء البنوك الإسلامية ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية AFRBS، العدد 1 ص 144

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

- التوزيع التكراري لنسب رأس المال.

2- مؤشر جودة الأصول **assets quality** :

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول و صعوبة تسييرها، و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول ، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات و الرهانات و التجارة بالمشتقات ³

3- سلامة الإدارة Management: سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات ، وهناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها :

معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

4- جودة الأرباح Profitability: تعرف على أنها الأرباح التي تعكس بدقة الواقع الاقتصادي، أي ارتفاع معدل جودة الأرباح يعني أن الأرباح الحالية تعطي مؤشرا حقيقيا على الشركة والأداء التشغيلي ويمكن استخدامه للتنبؤ بالأرباح المستقبلية و قيمة الشركة. علاوة على ذلك فإن سعر السهم الفعلي يعكس جوهر قيمة السهم في المعلومات المكونة للبيانات المالية الأكثر طلبا من قبل حاملي الأسهم و أصحاب المصلحة، و الأرباح هي أيضا العامل الرئيسي في تحديد أسعار الأسهم لأنها مفيدة للنظر في احتمالية تحقيق الأرباح على المدى الطويل تقيس جودة الأرباح بنسبة صافي هامش الفائدة (NIM) لأنه يشير إلى عامل رئيسي لقدرة البنك على تحقيق الأرباح ، و يمثل الفرق بين دخل البنوك من الفوائد المستلمة على الأوراق المالية والقروض كلفة الفائدة على رأس مال البنك المفترض، كما يوضح كفاءة البنك وتكلفة خدمات الوساطة المالية ⁴.

³ محمد البشير بن عمر، أحمد نصير سبتيمير ، مرجع سبق ذكره ، ص 34

⁴ بن بعبيش سلمان ، بن ساعد عبد الرحمان، محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS : دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة

2012 - 2019 ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، سنة 2022 ، رقم المجلد : 13 ، ص 60

5- جودة السيولة liquidity : إن سيولة البنك هي مقياس لقدرته على العثور بسهولة على النقد الذي قد يحتاجه للوفاء بالتزاماته. يمكن أن تأتي السيولة من الحيازات النقدية المباشرة بالعملة أو من حساب في البنك المركزي. والأكثر شيوعًا هو أنها تأتي من الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يمكن بيعها بسرعة وبأقل مبلغ. بالنسبة للخسارة، فهذا يعني عادةً أن الأوراق المالية تتمتع بالجدارة الائتمانية، بما في ذلك السندات الحكومية ذات فترات استحقاق قصيرة. تشير السيولة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، خاصة تجاه المودعين. يستخدم الأكاديميون نسبًا مالية مختلفة للسيولة تعكس النسب الأكثر استخدامًا لتحديد المركز التجاري. والنسبة المستخدمة في هذا البحث هي نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

6- الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity : يتم تعريف الحساسية اتجاه مخاطر السوق على أنها الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار السلع أو أسعار الأسهم بشكل سلبي على أرباح البنك، وبالتالي على صحته المالية بالنسبة للعديد من البنوك فإن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر السوق السائدة التي تتم مواجهتها. يقاس هذا العنصر بنسبة مجموع محفظة الأوراق المالية إلى مجموع الأصول حيث تعكس هذه النسبة قدرة البنك على المخاطرة وهي سياسة يتبعها البنك لتحقيق أرباح كبيرة بمخاطر عالية أو أرباح قليلة بمخاطر منخفضة، كما يقترح معلومات حول فرص الاستثمار البديلة التي يمكن الوصول إليها لأن إبقاء السوق في عين الاعتبار يتطلب أن تغير البنوك نفسها يوما بعد يوم وفقا لذلك.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر الربحية Profitability index

1. تعريف معدل العائد الأصول Return on Asset:

أ. **التعريف الأول:** هو مقياس شامل يهدف الى التحقق من فاعلية وكفاءة الإدارة في تحقيق الأهداف التنظيمية و المتمثلة في تحقيق الربح نتيجة استخدام للموارد المتاحة للبنك.⁵

ب. **التعريف الثاني:** تعتبر معيار لقياس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة. و معيار للحكم على مستوى أدائها، و هي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة

⁵ صخر مرعي حسن بني خالد، مجد مصطفى راشد المومني، معدل الفائدة على التسهيلات الإئتمانية و أثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية دراسة تحليلية للفترة من عام 2007-

2016 م، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جوان 2018، العدد التاسع، ص 362

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

بصرف النظر عن أسلوب التمثيل المتبع. أي دون أخذ قراراتها المالية بعين الاعتبار، وهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في توليد نتيجة الاستغلال.⁶

2. تعريف معدل العائد على حقوق الملكية **Return on Equity**:

أ. **التعريف الأول:** يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققتها البنوك التجارية، حيث تعمل هذه الأخيرة على زيادة هذا المعدل دائما ما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها المساهمين، تتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة سواء القانونية أو الاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة.⁷

ب. **التعريف الثاني:** هو نسبة من نسب الربحية التي تبين معدل العائد على حقوق المساهمين من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية، حيث تعد النسبة مؤشرا جيدا لقياس ربحية البنك، لأنها تظهر المبلغ المكتسب الذي يتم استثماره من قبل المالكين في الأصول.⁸

المطلب الثاني: تقييم ربحية البنوك التجارية.

1. **العائد على الأصول أو العائد على الموجودات (ROA):** ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق القوة الإرادية أو العائد على الموجودات بأنها: " قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي "، ويتم احتساب القوة الإرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول، وذلك كما يلي:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي ربح العمليات} / \text{إجمالي الموجودات}$$

ومن جهة ثانية فإن العائد على الموجودات يساوي أيضا: صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول، وهكذا يمكن قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

⁶ سليم مجلح ، وليد بشيشي ، فايزة بلعابد، أثر تغير سعر الصرف على العائد على إجمالي الأصول دراسة حالة على مجموعة من البنوك الجزائرية ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة 2019، العدد 01 ، ص 52

⁷ هتان موارد ، شروقي زين الدين جامعة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011 ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، افريل 2014 ، العدد 01 ، ص 35

العائد على الأصول (ROA) = صافي الدخل / إجمالي الأصول.⁹

$$ROA = \frac{Net\ income}{Total\ Asset}$$

2. العائد على حقوق الملكية (المساهمين) ROE : و يسمى أيضا معدل العائد على حقوق الملكية المساهمين، يلاقي هذا المؤشر اهتمام كبير من قبل إدارة المصرف و ذلك لأنه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المصارف ألا و هو العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين و الذي يعتبر مؤشرا لتعظيم ثروتهم ، و يحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية .

نسبة العائد على حق الملكية : صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية * 100¹⁰

$$ROE = \frac{Net\ income}{shareholders\ Equity}$$

⁹ مقيم صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري 2010مجلة الحقيقية ، العدد 31 ، ص 384
¹⁰ سعد نوري ، مهند خليفة، محمد نوري الحمداني، قياس و تحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، 2020 ،

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

المبحث الثاني: علاقة المؤشرات الاقتصادية بربحية البنوك التجارية .

تمهيد :

العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية و ربحية البنوك التجارية تعتبر علاقة متبادلة و معقدة تتأثر فيها البنوك بعدة عوامل اقتصادية و تأثيرها بدورها على الإقتصاد بشكل عام، فإن ربحية البنوك التجارية تتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية و المؤشرات الاقتصادية المختلفة، و تتطلب إدارة فعالة و مرونة لضمان استمرارية أداؤها و تحقيق أرباح مستدامة.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

الفرع الأول: التضخم

1. التعريف الأول:

يعرف التضخم بأنه المعدل الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار سلة من السلع والخدمات, مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة, ويعرفه المصري بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، و يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود بعبارة أخرى غلاء الأسعار، و رخص النقود. كما عرف التضخم " هو الارتفاع في الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح". ويعرف الباحث إجرائياً التضخم بأنه الارتفاع المستمر والعام للأسعار من خلال الزيادة المفرطة بعرض النقود المتداولة تزامناً مع انخفاض القدرة على الحصول على السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الأسعار.¹¹

2. التعريف الثاني :

هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، و يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود، أو بعبارة أخرى غلاء الأسعار و رخص النقود.

3. أنواع التضخم: للتضخم أنواع عديدة يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

¹¹ جورج ناصر شواقفة ، جامعة عجلون الوطنية الأردن ، أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 07 العدد 2002/01 ، ص492

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

التضخم الزاحف: ويعني ارتفاعاً بطيئاً ومستمراً في المستوى العام للأسعار، على مدى فترة طويلة من الزمن. ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب بينما يكون العرض أو الإنتاج ثابتاً (مستقراً)، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وعادة ما يظهر هذا النوع على فترات متباعدة، وهناك إمكانية السيطرة عليه. بسهولة، يعود سبب ظهورها إلى زيادة كمية النقود المتداولة وإلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح

4. **التضخم الجامع (المفرط):** يعتبر هذا أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضرراً بالاقتصاد الوطني. يتميز التضخم الجامع بالارتفاع القوي في الأسعار يرافقه انهيار في قيمة العملة، وتقود هذه الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، إلى زيادة نفقات الإنتاج وانخفاض ربحية المؤسسات مما يدفعها إلى زيادة جديدة في الأسعار، فالزيادة في الأجور، وهكذا، وفي هذه الحالة يتم طبع (إصدار) المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جداً تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد، مما قد يؤدي في النهاية إلى انهيار قيمة العملة الوطنية بعد فقدان الثقة فيها، وبالتالي تواجه العملة المحلية منافسة من عملة أجنبية تتولى أولاً مهمة تخزين القيمة ووظيفة وحدة الحساب ثم استبدال العملة المحلية كوسيلة للدفع، ومن ثم يتم إيقاف التضخم المفرط بين عشية وضحاها عن طريق برنامج لتحقيق الاستقرار يغير أنظمة السياسة النقدية والمالية.¹²

5. **التضخم المكبوت Suppressed Inflation:** حالة يتم فيها وضع سياسات وضوابط اقتصادية تمنع الإنفاق الإجمالي، وبالتالي تتدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار، خاصة للسلع الاستهلاكية الأساسية في فترة معينة خلال فترات الحرب، واحتمال انخفاض المستوى العام لارتفاع الأسعار بنسبة كبيرة في فترة لاحقة، خاصة بعد توقف التدخل الحكومي في هذا المجال، ويرى بعض الاقتصاديين أنه كلما طالت فترة استخدام وسائل قمع الأسعار عند مستوى معين، كلما زادت احتمالية حدوث زيادة الطلب بحيث تصبح هذه الوسائل غير فعالة وبالتالي تزداد ظاهرة ارتفاع الأسعار، بينما يؤكد آخرون أنه إذا كان لا بد من ارتفاع الأسعار فلا ينبغي التدخل. وبعبارة أخرى، في هذه الظاهرة، من الأفضل أن يكون هناك تضخم مفتوح بدلاً من قمعه.

6. **التضخم المستورد Imported Inflation:** ويظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات البلدان النامية التي تكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر

¹² محمد جمال طقطق، سلمان معل، رنا محمد علي والي، أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة (دراسة حالة مصرف عوده سورية BASY)، مجلة

جامعة حماة- المجلد الثالث- العدد الرابع 2020، ص 28

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخما مستوردا وفي هذا المجال نذكر أن اغلب البلدان النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلع استهلاكية أم إنتاجية من اجل تنفيذ برامجها التنموية أو سد حاجتها من السلع الغذائية ، تلك المستوردات التي تتميز بارتفاع الأسعار وباستمرار ، وهذا الارتفاع لا بد وان ينتقل إلى اقتصاديات البلدان النامية نتيجة لتبعية تلك الاقتصاديات للاقتصاديات المتقدمة ، حيث ما يصيب الاقتصاديات المتقدمة من أعراض وأزمات اقتصاديات أصبح ينتقل بسهولة وبسرعة إلى الاقتصاديات النامية بعد التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال النقل والاتصالات . وفي الآونة الأخيرة برزت ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة والتي أطلق عليها التضخم الركودي¹³ Stagflatio .

7. آثار التضخم : التضخم يعني زيادة في مستويات الأسعار للسلع و الخدمات في الإقتصاد على مر فترة زمنية معينة . و منه ينتج عنها اثار واضحة يمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ. الآثار الاجتماعية:

1. التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة : ينشأ التأثير التوزيعي الرئيسي للتضخم من اختلاف أنواع الأصول التي يملكها الناس أو المستحقات المستحقة لهم. ويختلف موقف المقرضين تماما عن موقف المقرضين في فترات التضخم. كما أن دخول المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، إذ تؤدي الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار إلى ارتفاع الأسعار الحقيقية لفترة قصيرة في المجتمع بسبب ما تحققه من أرباح ضخمة، الناتجة عن زيادة الطلب على منتجاتها والتغير المستمر في أسعارها.

2. تفشي الرشوة والفساد الإداري: تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.¹⁴

¹³ م.م صباح نوري عباس ، معهد الإدارة / الرصافة ، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 ، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر أيار 2008 ، ص 60

¹⁴ سمية بلقاسمي ، إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية ، شعبة

إقتصاد مالي ، جامعة باتنة ، ص 109.

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

ب. الآثار الاقتصادية:

1. فقدان النقود لوظيفتها كمخزون للقيم: يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قدرتها الشرائية، وهو ما ينعكس في ضعف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها وظيفتها كمخزن للقيمة، مما يؤدي إلى إضعاف الحافز. للدخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك مقابل انخفاض الميل للدخار. كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن احتياجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة، أو استخدامها في اقتناء السلع المعمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل أن تنخفض قدرتهم الشرائية نتيجة لتأثير التضخم.¹⁵

2. اختلال ميزان المدفوعات : يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع في أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية المنتجات المحلية الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل أن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.¹⁶

3. توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني : تهدف عملية التنمية الاقتصادية إلى توسيع القدرات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد من خلال الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية، وذلك بهدف توفير السلع المختلفة سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية. وتقوم الحكومة عادة بوضع خطط وبرامج اقتصادية تهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو تلك المناطق بما يحقق زيادة في معدلات إنتاجية تلك المناطق. الاستثمارات ولكن التضخم يحول دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الإجمالي على السلع الاستهلاكية الضرورية تؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباح ضخمة لمنتجها. ولذلك يتجه الرأسماليون إلى الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التي تتمتع بدورة سريعة لرأس المال وتحقق أرباحا عالية. وهي

¹⁵ إسماعيل عبد الرحمن، حربي حربي محمد موسى عريقات، المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن 1999

ص - 154 .

¹⁶ نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 345، 346 .

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

مجالات في مشاريع إنتاج السلع الاستهلاكية تحقق منتجاتها أرباحاً كبيرة نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي له. ¹⁷

الفرع الثاني : البطالة

1. التعريف الأول :

تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها " الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل. والقادرين عليه. و المؤهلين له بالنوع و المستوى المطلوبين، و الراغبين في و الباحثين عنه. و الموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة. ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة" ¹⁸

2. التعريف الثاني:

البطالة هي التعطل (التوقف) الجبري لجز من القوة العاملة في مجتمع ما، بالرغم القدرة و الرغبة في العمل و الإنتاج.

3. التعريف الثالث:

البطالة هي تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم نشاطها في العمل و رغبتها فيه. ¹⁹

4. أنواع البطالة : للبطالة عدة أنواع يمكن أن نذكر منها مايلي :

أ. البطالة الدورية: من المعلوم أن النشاط الاقتصادي لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تتناوب فترات صعود وهبوط دورية. يطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي مصطلح الدورة الاقتصادية Business Cycle التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون هذه الدورة من مرحلتين ومن نقطتي تحول، تسمى المرحلة الأولى مرحلة الرواج أو التوسع فيها يتجه الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج، عندها تحدث نقطة التحول. ليتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل - الناتج - التوظيف) نحو الهبوط الدوري

¹⁷ زكي رمزي، دراسة في أثر التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، 1986 ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ص 125

¹⁸ معاذ الشرفاوي الجزائري، حسين قبلان ، الإقتصاد الكلي ، الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا 2021، ص 328

¹⁹ محمد هاني ، الدورات الاقتصادية و اليات التحكم فيها حالة الجزائر 2000-2012 ، جامعة د. يحيى فارس المدينة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، ص 22.

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

ويدخل الإقتصاد الوطني مرحلة الانكماش. إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها يبدأ الانتعاش ليتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى.

ب. **البطالة الاحتكاكية:** هي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن العمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم بعبارة أخرى تعني البطالة الاحتكاكية: التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى، التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى، في سبيل الدراسة، بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات أو لصعوبة تدريب العمال على الأعمال الجديدة التي لم يسبق لهم التدريب عليها، نتيجة للتحسينات التكنولوجية في وسائل الإنتاج أو التغيرات في الطلب على الطراز الحديث، هذا يدعو أحيانا إلى تغيير وظيفة العامل أو إعادة تدريبه، ولكن طالما كان الطلب الإجمالي لم يتأثر، فإنه من المحتمل ظهور فرص عمل جديدة في الزمن القصير، لذلك تعتبر أنها ليست بالخطيرة بل أنها أقرب لأن تكون مؤقتة .²⁰

ت. **البطالة الإجبارية:** و يتضمن هذا النوع الأشخاص القادرين عن العمل و الراغبين فيه و يبحثون عنه عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى.

ث. **البطالة الاختيارية:** تعرف على أنها البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، و يفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة، أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل الدخل من الملكية بأنواعها أو من الإعانات و الهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الادخار أو السندات، الربح من الأسهم...²¹

5. **أسباب البطالة:** هناك عدة أسباب يمكن أن تؤدي إلى حدوث البطالة، و تختلف هذه الأسباب من

دولة إلى أخرى و من فترة زمنية إلى أخرى، و من بين الأسباب الشائعة للبطالة تشمل:

1. **العوامل الإجتماعية:** و تضم:

✓ **الزيادة السكانية:** فالعوامل الديمغرافية تلعب دورا مهما الأعداد الكبيرة للعمل ومن ثم تساهم

بالضغوط واضحة في إرتفاع مستوى البطالة .

²⁰ مولاي بوعلام، محمد سفير، دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 59

²¹ محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص 23-24

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

✓ **زيادة الهجرات الداخلية:** فلقد تسبب الزيادة الغير المخططة في التيارات الهجرة المكثفة من المناطق الطاردة للسكان مثل الريف إلى المناطق التي تجذب العمال مثل الحصر و المدن و ذلك بهدف البحث عن فرص العمل و ما هذا إلى بسبب عدم توافر الخدمات في المحافظات الريفية .

2. العوامل الاقتصادية :

- ✓ الخلل في هيكل توزيع الاستثمارات القومية .
- ✓ الخصخصة و عدم قدرتها على إستعادة العمالة .

3. العوامل التكنولوجية والتعليمية:

- ✓ التقدم التكنولوجي: حيث أن التقدم التكنولوجي قد أدى في بعض القطاعات إلى استغناء عن الطاقات البشرية عاملة لإحلال الآلات محلها.
- ✓ التعليم و سوق العمل: فالهيكل التعليمي لا يرقى إلى متطلبات سوق العمل في بعض الكليات والمعاهد. و لا يكاد يوجد توازن بين السياسات التعليمية و سوق العمل.²²

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو زيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في فترة زمنية معينة مقارنة بفترة زمنية السابقة. يمكن قياسه بالقيمة الاسمية أو الحقيقية (بعد التعديل لإزالة التضخم) تقليدياً ، يتم قياس النمو الاقتصادي الشامل بالنسبة للناج الإجمالي الوطني (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

ثانياً: كيفية قياس النمو الاقتصادي:

أكثر مقياس شائع للنمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هذه هي القيمة الإجمالية لكل شيء، سواء كانت سلعة أو خدمات، المنتجة في اقتصاد ما، مع تعديل تلك القيمة لإزالة تأثيرات التضخم. توجد ثلاث طرق مختلفة للنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

النمو الفصلي بمعدل سنوي - ينظر إلى التغيير في الناتج المحلي الإجمالي من ربع إلى آخر، ثم يركب إلى معدل سنوي. على سبيل المثال، إذا كان تغيير الربع الواحد 0.3٪، فإن المعدل السنوي سيتم توسيعه ليكون 1.2٪.

²² معاذ الشرفاوي الجزائري حسين قبلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 329

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

- معدل النمو على مدى أربعة أرباع أو سنوي - يقارن ناتج الناتج المحلي الإجمالي لربع واحد من سنتين متتاليتين كنسبة مئوية. غالبًا ما يستخدمه الأعمال لتعويض تأثيرات التقلبات الموسمية.

- معدل النمو السنوي المتوسط - هو متوسط التغييرات في كل من الأرباع الأربعة. على سبيل المثال، إذا كان هناك معدلات لأربعة أرباع في عام 2022 هي 2٪، 3٪، 1.5٪، و 1٪، فإن معدل النمو السنوي المتوسط للعام سيكون $7.5\% \div 4 = 1.875\%$

التقريب الشائع هو استخدام القيمة السوقية الحالية. في الولايات المتحدة، يتم قياس ذلك بالدولار الأمريكي وجميعها تُضاف معًا لإنتاج تقديرات مجتمعة للإنتاج بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي

هناك بدائل للناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، يستخدم البنك الدولي الدخل القومي الإجمالي للفرد، الذي يشمل الدخل الذي يرسله المواطنون العاملون في الخارج، لقياس النمو الاقتصادي، وتصنيف الدول لأغراض تحليلية، وتحديد الأهلية للاقتراض.²³

المطلب الثاني: تأثير المؤشرات الاقتصادية بربحية البنوك التجارية

أولاً، يمكن لربحية البنوك أن تؤثر على نمو الاقتصاد من خلال تأثيرها على الاستقرار المالي. يمكن للبنوك الراجعة الاحتفاظ بالأرباح، وزيادة رأس المال الأساسي، وتقديم عوائد أعلى للمساهمين، وجذب رأس المال بسهولة أكبر على الأسواق. وعلى الجانب النشط، قد تكون البنوك الراجعة أكثر حذراً من المخاطر لأن لديها المزيد لتخسره إذا ما تحققت المخاطر السلبية. وبناءً على ذلك، يكون لديها حوافز أقوى لفحص القروض ومراقبة المقترضين. وتؤكد الأدلة التجريبية أن زيادة الربحية تعزز الاستقرار المالي. ومع ذلك، فإن افتراض أن الاستقرار المالي يفيد النمو الاقتصادي ليس مدعوماً بشكل عامي.

ثانياً، يمكن ربحية البنوك أن ترتبط بالنمو الاقتصادي من خلال المنافسة بين البنوك. المنافسة هي عامل رئيسي في ربحية البنوك؛ حيث إن الانخفاض في المنافسة في صناعة البنوك يزيد من أرباح البنوك. ومع ذلك، يمكن أن تزيد المنافسة المنخفضة من عراقيل التمويل للشركات، بينما تخفف المنافسة العالية من القيود الائتمانية. إذا كانت ربحية البنك العالية ناتجة عن نقص المنافسة، فقد تؤدي إلى تقليل الوصول إلى الائتمان وبالتالي تباطؤ النمو. ومع ذلك، يجادل البعض بأن المنافسة المنخفضة تعزز الوصول إلى الائتمان، خاصة بالنسبة للشركات التي تعاني من قيود

²³ <https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowth.asp> 05/05/2024 13.19

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

اثنائية. العلاقة بين ربحية البنوك والنمو الاقتصادي معقدة ولم يتم تأكيدها بشكل قاطع. تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة التأثير السببي لربحية البنوك على النمو الاقتصادي من خلال تحليل عبر البلدان. تشير التقديرات الأولية إلى أساليب مختلفة لقياس هذه العلاقة، بما في ذلك تقديرات OLS، وتأثيرات ثابتة للوحة، وتقديرات المتغيرات الأدواتية، وتقديرات GMM للوحة الديناميكية، مع النظر في العوامل المعروفة التي تؤثر على النمو الاقتصادي.²⁴

منذ العقد 1990، تركزت الاهتمام على نطاق واسع على العوامل السياسية والمؤسسية كمصادر للفروقات في التنمية بين الدول المتقدمة والنامية. وفي الدراسات التي تفحص تأثير المتغيرات السياسية على الفروقات التنموية بين الدول، كان أول متغير يُنظر إليه هو نوع النظام السياسي. ومن الملاحظ أن السبب الأهم وراء استخدام الديمقراطية كمتغير أو معيار في شرح الفجوة التنموية هو أن البنى المؤسسية القوية فعّالة في التنمية الاقتصادية، وأن البنى المؤسسية القوية تُنظر إليها على أنها متطابقة مع الديمقراطية. بشكل عام، حينما توجد نظم ديمقراطية في الدول المتقدمة، وحينما تكون هناك نظم غير ديمقراطية في الدول النامية أو عدم تمثيلية الديمقراطية، فإن اختلافات نوع النظام السياسي تُعتبر العامل الأكثر أهمية في شرح الفروقات التنموية. ومع ذلك، فإنه عند فحص الأدبيات، لم يتم التوصل إلى حكم نهائي بشأن العلاقة بين نوع النظام السياسي والأداء الاقتصادي. وقد أدت هذه الحالة إلى البحث عن متغيرات سياسية أخرى قد تكون فعالة على المتغيرات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، بدأ استخدام متغير عدم الاستقرار السياسي في الأدبيات. لذلك، أصبحت استقراريه نوع النظام المذكور في المقام الأول بدلاً من نوع النظام السياسي الحالي. لأن الاستقرار السياسي يمكن تحقيقه في الإدارات الديمقراطية بالإضافة إلى الإدارات الاستبدادية. وبالتالي، يمكن أن يحدث عدم الاستقرار السياسي في كلا أنواع الأنظمة. لا تتخذ الوحدات الاقتصادية قراراتها الاقتصادية فقط وفقاً للوضع الحالي، ولكنها تأخذ أيضاً في الاعتبار الظروف المستقبلية والتوقعات. وبالتالي، يعتمد استمرار عملية التنمية الاقتصادية على الآفاق الطويلة لرجال الأعمال لرؤية المستقبل وارتفاع احتمال تحقق توقعاتهم. وأحد العوامل الرئيسية التي تحدد ذلك هو الاستقرار في المتغيرات السياسية التي تحدد النشاط الاقتصادي وتشكل الإطار المؤسسي. تمكين وجود الاستقرار السياسي في اقتصاد يسمح لرجال الأعمال بتعزيز قدراتهم على التنبؤ بالمستقبل. لذا، ينبع ثبات الاقتصاد من ثبات السياسة. من هذا المنظور، فإن عدم الاستقرار السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد برتمته وبالتالي بقطاع البنوك. قبل التحول إلى العلاقة بينهما، سيكون من المناسب لمس السراب العدمي

²⁴ Klein, P.-O. and L. Weill (2022). " Bank Profitability and economic growth." The Quarterly Review of Economics and Finance 84 : 183-199

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

لمفهوم عدم الاستقرار السياسي. لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم عدم الاستقرار السياسي. وربما يعود السبب الأهم لذلك إلى أن عدم الاستقرار السياسي يتغذى من مصادر مختلفة في دول مختلفة. ومع ذلك، هناك نقطتان مهمتان تجذبان الانتباه إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.²⁵

سعر الصرف ورجحية البنوك يُقال إن التفاعل الاقتصادي قد زاد بين الدول، وخاصة مع إدخال نظام الدفع الإلكتروني، حيث أن السوق العالمية للصرف الأجنبي تعتبر أكبر سوق مالي في العالم. علاوة على ذلك، تعتبر البنوك الكبيرة أكبر اللاعبين في هذا السوق. يتم تداول أكبر حجم من العملات في السوق بين البنوك. حيث يتداول البنوك بجميع الأحجام العملات مع بعضها البعض ومن خلال الشبكات الإلكترونية. تمثل البنوك الكبيرة نسبة أكبر من إجمالي العملات المتداولة في الأسواق المالية العالمية. تُسهّل البنوك المعاملات المصرفية الأجنبية للعملاء وتُجري عمليات تجارية استثمارية من خلال مكاتب تداولها الخاصة. عندما تتصرف البنوك كتجار للعملاء، يُمثل انتشار العرض والطلب أرباح البنك. يتم تنفيذ عمليات الصرف الاستثمارية لتحقيق ربح من تقلبات العملات. التوجه العالمي الحالي لتأسيس فروع شركات البنوك الكبيرة خارج بلدانها الأصلية قد زاد من درجة تعرضها لإدارة مخاطر سعر الصرف. قد يؤثر تقلب سعر الصرف بشكل كبير على ربحية هذه البنوك الكبيرة. تتعلق مخاطر سعر الصرف بتأثير التغيرات غير المتوقعة في سعر الصرف على قيمة الشركة (مادورا، 1989). يمكن أن يُنظر إليها أيضا على أنها الخسارة المباشرة المحتملة (نتيجة للتعرض غير المحفوف) أو الخسارة غير المباشرة في تدفقات النقدية للشركة، والأصول والمطلوبات، وصافي الربح وبالتالي قيمتها السوقية من تحركات سعر الصرف. التعرض للصرف الأجنبي هو المخاطر المرتبطة بالمعاملات في تلك الأسواق المالية. بشكل أساسي، هو المخاطرة بأن تتحرك العملة الأجنبية في اتجاه يكون ضارا ماليًا للشركات العالمية والمحلية، وخاصة البنوك التجارية. في حين يُلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع من التعرض لسعر الصرف (المعاملة، الاقتصادية والترجمة)، يلاحظ بشكل خاص أن التعرض الاقتصادي والمعاملة يؤثران سلبا على البنوك التجارية.²⁶

²⁵ Yildirim, F. and A.N Berkamn (2022). " The Impact of Geopolitical Risk Index on the Profitability Performane of the Banking Sector " Turk Sosyal Bilimler Arastirmalan Dergisi 7 (2) : 89 -100

²⁶ Amenawo I offiong, Hodo B. Riman , and Emmanuel S. Akpan, Foreign exchange fluctuations and commercial banks profitability in Nigeria , Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (paper) ISSN 2222-2847.

الفصل الأول: العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والبنوك التجارية

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل حاولنا الإلمام بجوانب ومتغيرات موضوع الدراسة المتمثلة في العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية وربحية البنوك التجارية، كما تمكننا من معرفة أساسيات كل منهما حيث يعد معيار CAMELS المعيار الذي يستخدم في تقييم وتحليل أداء البنوك ومستوى المخاطر التي تواجهها. كما يوجد مؤشرين للربحية هما العائد على الأصول وهو الذي يعتبر مقياس للكفاءة في استخدام أصوله لتحقيق العائد المرجو، كذلك العائد على حقوق المساهمين حيث يسعى لقياس العائد الذي يحققه البنك لمساهميته بعد خصم جميع التكاليف.

تعد المؤشرات الاقتصادية كمتغير خارجي من بين العناصر الرئيسة في تأثيرها على ربحية البنوك التجارية حيث تعتبر من البيانات التي تستخدم لقياس وتحليل أداء الاقتصاد المالي للبنوك التجارية.



الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية
(دراسة قياسية)

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا الموضوع، من خلال تطرقنا في الفصل السابق إلى الإطار النظري لكل من ربحية البنوك التجارية والمؤشرات الاقتصادية وإبراز العلاقة بينهما. سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الدراسة القياسية، محاولين بذلك الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا فقد قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين:

➤ المبحث الأول: الدراسات السابقة

➤ المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

المبحث الأول: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة من العناصر الأساسية لمنهجية البحث العلمي، تساعد الباحث في الاستفادة من الخبرات السابقة وزيادة معرفته العلمية و فهم مشكلة بحثه، و هناك الكثير من الدراسات التي تطرقت لموضوع أثر المؤشرات الاقتصادية في ربحية البنوك التجارية و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث:

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات العربية

محمد المشهراوي (2007) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، والتعرف على حجم وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في النقد في الصندوق ولدى البنوك ، الموجودات الثابتة والأخرى، مجموع التمويلات مجموع الاستثمارات إجمالي الموجودات ودائع العملاء والبنوك مجموع المخصصات المختلفة، مجموع حقوق المساهمين "الملكية"، وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي كما أن العلاقة بين الربحية وبين جميع علاقة عكسية.

محمد، علي محمود (2014) :

هدفت الدراسة إلى بيان مدى إسهام هامش الفائدة الصافي في ربحية المصرف التجاري؛ وذلك بالتطبيق على مصرف سورية والمهجر، خلال الفترة الدراسة الممتدة من 2005 إلى 2011 ، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج، أبرزها ، أن هامش الفائدة الصافي (الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة) يعد من أهم مكونات الربحية في المصرف التجاري واقترحت هذه الدراسة توجيه الاهتمام إلى الائتمان المصرفي ووضع الأدوات والآليات المناسبة لزيادة الودائع الثابتة وودائع التوفير وعادة ما يجري ذلك من خلال التحكم بأسعار الفائدة.

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

الطيب موسى واخرون ، (2017) :

بحث مقدم إلى مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية العدد (03) جامعة بنغازي ليبيا، 2017، تهدف هذه الدراسة لمعرفة محددات الربحية للمصارف التجارية في ليبيا، وقياس أثر هذه المحددات على الربحية، واستخدام المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة ومعالجتها باستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد إذ شمل مجتمع الدراسة كل المصارف التجارية للمدة (2000-2010) وتم الحصول على البيانات والمعلومات من القوائم المالية الخاصة بكل مصرف تجاري في ليبيا، واقتصرت هذه الدراسة على تحليل وقياس البيانات المالية لهذه المصارف ذات الملكية العامة حصراً وهي المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية التي توصلت لها هذه الدراسة ان لهذه المحددات أو المال

فوزان عبد القادر القيسي (2017) :

تهدف لتقييم العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية ممثلة بمعدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على الملكية ROE وباستخدام عناصر نموذج CAMELS ووجدت نتائج الدراسة بأن كفاية رأس المال، وجودة الأصول وكفاءة الإدارة، والربحية تعد من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً على كلا من مقاييس أداء البنوك المستعملة في هذه الدراسة وهما معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على الملكية ROE

حسن حزوري ، (2018):

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية بعض البنوك التجارية الخاصة في سوريا وهي بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك بيبيلوس وبنك عودة والبنك العربي سوريا، ولتحقيق البيانات المالية اللازمة عن البنوك عينة الدراسة وذلك عن الفترة (2006-2016)، وتحليلها ذلك قام الباحث بجمع إحصائياً ، وتم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية البنوك والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية ونسبة المديونية، والسيولة النقدية، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العالقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها وجود عالقة ارتباط تحتلف قوتها بين بنك وآخر بين الربحية وكل من حجم حقوق الملكية، حجم المديونية وحجم السيولة

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

روقية بلقصور واخرون (2021) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج CAMELS حيث تم تقدير نموذجين تأثير مؤشرات نماذج CAMELS على معدل العائد على الأصول ROA و على معدل العائد على الأموال الخاصة ROE مع استخدام نماذج البائل لعينة من البنوك الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي توصلت الدراسة إلى وجود اثر ذات دلالة معنوية موجبة لكل من نسب كفاية رأس المال، جودة الإدارة على معدل العائد على الأموال الخاصة ROE كما هناك علاقة ذات دلالة معنوية سالبة لكل من نسب جودة الأصول، جودة الربحية جودة السيولة، والحساسية اتجاه مخاطر السوق، إما النموذج الثاني سجل اثر ذو دلالة إحصائية سلبية لكل من نسب جودة الأرباح، جودة السيولة الحساسية اتجاه ROA مخاطر السوق على معدل العائد على الأصول

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

Sehrish واخرون (2011) :

مدت إلى التعرف على العلاقة بين العوامل الخارجية للمؤلفة من مؤشرات الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات أسعار المستهلك والتضخم، مع العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف (الموجودات والودائع والأسهم والقروض وربحية المصارف من خلال عدة مؤشرات منها: العائد على الموجودات (ROAD)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، والعائد على رأس المال العامل (ROWC)، واستخدمت عينة مكونة من أكبر خمسة عشر مصرفاً في باكستان للمدة من 2005-2009، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ومؤشرات الربحية لدى المصارف في باكستان، كما توصلت إلى أن العلاقة بين الربحية والموجودات مستقرة، ويرتفع الربح كلما ازداد حجم المصرف وأن المصارف في باكستان تستخدم الموارد والاستثمارات بكفاءة ونجاح من خلال المؤشرات المالية، وأن لدى هذه المصارف كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال مؤشر العائد على حقوق المساهمين، وهذا يؤكد على العلاقة بين حجم المصرف وأرباحه .

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

ADEUSI و اخرون (2014) :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات الربحية للمصارف التجارية في نيجيريا وشملت عينة الدراسة (14) مصرفاً تجارياً خلال المدة (-2013 2000)، والربحية المتغير (التابع تم التعبير عنها بمعدل العائد على الأصول (ROA) ، بينما محددات الربحية المتغيرات المستقلة) تم التعبير عنها بمجموعة من المتغيرات شملت متغيرات خاصة بالمصرف وأخرى متعلقة بالاقتصاد ككل، واستخدم الباحث في هذه الدراسة نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت والأثر المتغير لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج المرجوة، وأن من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن أهم محددات الربحية في المصارف التجارية هي نه البحث (جودة الاصول كفاءة الإدارة والنمو الاقتصادي إذ كانت هذه المتغيرات ذات دلالة إحصائية ترتبط بعلاقة عكسية مع الربحية المصرفية سواء في النموذج ذي الأثر الثابت أو النموذج ذي الأثر المتغير

Bendob (2015):

في هذه الدراسة تم دراسة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية ونوعان من العوامل الداخلية والخارجية ، لعينة من 10 بنوك جزائرية عمومية وخاصة خلال 2012-1997. كما استخدم نموذج الانحدار مع تحليل بيانات اللوحة غير المتوازن ونموذج CAMEL للعوامل الداخلية إما العوامل الخارجية تمثلت في معدل التضخم INF ، ومعدل الناتج المحلي الخام GDP ، استنتاج أن مؤشرات كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة والسيولة لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة ممثلة بـ ROA, ROE, NIM ، كما إن كفاءة الإدارة والسيولة لها ارتباط معنوي ايجابي بالربحية، ويرتبط مؤشر رأس المال ارتباطاً سلبياً بالربحية.

RUBI و اخرون (2016) :

محددات الربحية المصرفية: دراسة مقارنة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية. تناولت هذه الورقة محددات الربحية المصرفية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية للفترة من 2003 إلى 2014، تم دراسة تأثير الربحية مقابل المتغيرات الخاصة بالبنك (كفاية رأس المال، ونسبة التكلفة إلى الدخل، ونسبة السيولة، ونسبة احتياطي خسارة القروض، وحجم البنك) ومتغيرات الاقتصاد الكلي (إجمالي الناتج المحلي والتضخم وتركيز (البنك، يشير نموذج الانحدار الديناميكي إلى أن ربحية البنوك في شرق آسيا يتم تحديدها من خلال متغيرات خاصة بالبنك أكثر من متغيرات الاقتصاد الكلي؛ العكس، ينطبق على أمريكا اللاتينية.

: (2016) Ahmed

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم الأداء المالي للبنوك في سريلانكا. لهذا الغرض تم اختيار عينة من البنوك تتكون من البنوك الخاصة والعمومية جمعت البيانات لمدة عشر سنوات تبدأ من 2005 مع استخدام عناصر نموذج CAMEL كمتغيرات، وتم اعتبار كل من العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA كمتغيرات تابعة ممثلة الأداء المالي، كما خلصت النتائج إلى إن كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الأرباح ترتبط ارتباطا وثيقا بالأداء المالي.

: (2018) Menchif واخرون

الهدف من هذه المساهمة البحثية هو تحليل الأداء المالي للبنوك العاملة في السوق المغربية باستخدام نموذج CAMELS، لإنشاء تصنيف للأداء ودراسة تأثير نسب CAMELS على أدائها المالي ممثلة بالعائد على حقوق الملكية ROE من خلال اعتماد منهج اقتصادي قياسي وخلصت الدراسة إلى أن نسبي كفاية رأس المال، جودة الأصول، لهما تأثير معنوي سلمي على معدل العائد على حقوق الملكية إما نسبي القدرة على تحقيق الأرباح، جودة السيولة لهما تأثير معنوي ايجابي على معدل العائد على حقوق الملكية

الفجوة الدراسية:

بعد تفحص الدراسات السابقة التي ربطت بشكل مباشر بين المؤشرات الاقتصادية وربحية البنوك التجارية كما استعرضنا مجموعة من الدراسات سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية التي ربطت بين هاذين المتغيرين في دول متفرقة والتي ساعدتنا في التعرف على المراجع العلمية التي يمكننا الاعتماد عليها لإثراء الجانب التطبيقي، وكذا اختيار متغيرات دراستنا القياسية. كما تبين لنا أن دراستنا هي مكمل للدراسات السابقة إلا أنه تختلف عنها في مجموعة من النقاط التالية :

- ✓ إضافة متغير الخطر الجيوسياسي ومن أكثر المؤشرات الفعالة في الوقت الحالي في ظل الأزمات والحروب السياسية التي يشهدها العالم وهو الذي لم يكن مذكورا في الدراسات السابقة.
- ✓ استخدام نموذج قياسي panel ardel لدراسة المتغيرات الاقتصادية وهذا للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2023 أي في الفترة الحديثة مقارنة بالدراسات السابقة.
- ✓ رغم كل هذه الاختلافات بين الدراسات إلا أنها اتفقت كلها على وجود علاقة أو أثر بين المؤشرات الاقتصادية وربحية البنوك التجارية.

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية

سوف نقوم في هاته الدراسة القياسية على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالعينة. خلال الفترة (2005-2023) و ذلك قصد تحليل أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية.

المطلب الأول: عرض الاختبارات

1. منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على اختبار العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية و ربحية البنوك التجارية لثلاث دول: سلطنة عمان ، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة. والتي تم تنفيذها خلال فترة: 2005-2023 تمثلت متغيرات الدراسة في مؤشر ربحية البنوك التجارية و هو العائد على الأصول ROA و العائد على حقوق الملكية ROE و تم الاستعانة بالمؤشرات الاقتصادية و هي المخاطر الجيوسياسية GPR و مؤشر الدولار DYX والنتائج المحلي الخام GYX ، تعتمد هذه الدراسة على القوائم المالية لهاته البنوك و التي تم تحميلها من قاعدة البيانات الدولية Thomson Reuter. لإنجاز الدراسة تم استخدام اختبار PANEL ARDEL PMG .

2. النموذج الاحصائي: نموذج ARDL

تم تطوير فكرة الجمع بين AR و DL من أجل التكامل المشترك لأول مرة بواسطة Shin و Pesaran. نموذج ARDL هو نموذج انحدار يجمع بين نموذجي الانحدار التلقائي (AR) والتأخر الموزع (DL). نموذج AR هو نموذج يتأثر فيه المتغير التابع y_t بالمتغير نفسه في الماضي (y_{t-j})

يشرح نموذج AR العلاقة بين الملاحظات في وقت ما مع الملاحظات على المتغير نفسه في أوقات سابقة. نموذج DL هو نموذج يتأثر فيه المتغير التابع y_t بالمتغير التوضيحي الحالي x_t والمرة السابقة x_{t-j} . لقد تم اكتشاف نموذج ARDL منذ فترة طويلة، ولكنه لم يحظ باهتمام خبراء الاقتصاد القياسي إلا مؤخرًا بسبب قدرته على تحقيق التوازن على المدى الطويل.

إحدى مزايا منهج ARDL هو أنه ينتج تقديرات للمعاملات تتوافق مع معاملات جيدة طويلة المدى، وبغض النظر عما إذا كانت المتغيرات التفسيرية أو التراجعات هي $I(0)$ أو $I(1)$.

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

ميزة نموذج ARDL هي أنه لا يعلق أهمية على المستوى الثابت للبيانات؛ ولا يمكن استخدام هذا النموذج في صورة الفروق الثانية (2). من بين المزايا الأخرى، أداء ARDL جيداً في العينات الصغيرة وطريقة ARDL لتحليل التكامل المشترك غير متحيزة وفعالة.

بناءً على نتائج الدراسة التي أجراها Shin و Pesaran، فإن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير المعلمات قصيرة المدى في إطار ARDL متسقة $-\sqrt{T}$ ، والطريقة المستندة إلى ARDL يكون مقدر المعامل على المدى الطويل متسقاً جداً في أحجام العينات الصغيرة ولكنه مفرد مقارب لمصفوفة التباين. يتم تطبيق هذا النموذج على بيانات السلاسل الزمنية أحادية المتغير.

1.1. نموذج panel ardl:

أصبح استخدام نموذج ARDL شائعاً منذ أن أصدرت E-Views ميزة جديدة تسمى Pooled Mean (Group) (PMG) لنماذج ARDL ذات التأثيرات الفردية. يعد هذا النموذج جيداً لبيانات اللوحة ذات السلاسل الزمنية الطويلة.²⁷

ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta ROAA_{i,t} = & a_0 + \sum_{j=1}^p \theta_1 \Delta ROAA_{t-j} + \sum_{j=0}^q \theta_2 \Delta CA_{t-j} + \sum_{j=0}^t \theta_5 \Delta GPR_{t-j} + \sum_{j=0}^v \theta_6 \Delta DYX_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^w \theta_7 \Delta GDP_{t-j} + \beta_1 ROAA_{t-1} + \beta_2 CA_{t-1} + \beta_5 GPR_{t-1} + \beta_6 DYX_{t-1} \\ & + \beta_7 GDP_{t-1} + \varepsilon_{i,t} \\ \Delta ROE_{i,t} = & a_0 + \sum_{j=1}^p \theta_1 \Delta ROE_{t-j} + \sum_{j=0}^q \theta_2 \Delta CA_{t-j} + \sum_{j=0}^t \theta_5 \Delta GPR_{t-j} + \sum_{j=0}^v \theta_6 \Delta DYX_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^w \theta_7 \Delta GDP_{t-j} + \beta_1 ROE_{t-1} + \beta_2 CA_{t-1} + \beta_5 GPR_{t-1} + \beta_6 DYX_{t-1} \\ & + \beta_7 GDP_{t-1} + \varepsilon_{i,t} \end{aligned}$$

²⁷ M Ardiansyah et al 2021 J.Phys : Conf Ser 186301205

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

المطلب الثاني : تحليل النتائج (تحليل المالي للنتائج):

أولاً: الإحصائيات الوصفية:

توفر هذه الإحصائيات الوصفية رؤى قيمة حول الأداء المالي والمؤشرات الاقتصادية في ثلاث دول في الشرق الأوسط: عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

الجدول (1): الإحصائيات الوصفية (DESCRIPTIVE STATISTICS)

	ROAA	ROE	GPR	DYX	GDP
Panel A Oman					
Mean	0.256	0.127	96.152	89.234	-0.204
Maximum	12.365	3.020	117.583	104.104	5.350
Minimum	-0.013	0.032	77.293	76.137	-7.231
Std. Dev.	2.156	0.230	19.026	8.449	3.285
Panel B Saudi Arabia					
Mean	0.315	2.232	94.691	88.845	0.985
Maximum	2.910	22.830	117.583	104.10	8.573
Minimum	-1.140	-7.790	77.293	76.137	-5.657
Std. Dev.	0.763	5.520	17.768	8.4728	3.748
Panel C Arab United Emirate					
Mean	0.812	2.629	91.607	90.035	-0.549
Maximum	3.810	11.61	151.58	105.10	7.900
Minimum	-0.530	-3.110	77.293	76.137	-17.14
Std. Dev.	0.950	5.522	19.101	8.9613	6.949

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

• العائد على متوسط الأصول (ROAA):

تتمتع عمان بمتوسط عائد على الأصول (0.256) أعلى مقارنة بالمملكة العربية السعودية (0.315) والإمارات العربية المتحدة (0.812)، مما يشير إلى أن الشركات العمانية، في المتوسط، تحقق أرباحاً أكبر من أصولها. ويعتبر الانحراف المعياري للعائد على الأصول أعلى بشكل ملحوظ في عمان (2.156) والإمارات العربية المتحدة

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

(0.950) مقارنة بالمملكة العربية السعودية (0.763)، مما يشير إلى وجود تباين أكبر في الربحية بين الشركات العمانية والإماراتية.

● العائد على حقوق الملكية (ROE):

تظهر المملكة العربية السعودية أعلى متوسط للعائد على حقوق المساهمين (2.232)، تليها الإمارات العربية المتحدة (2.629) وسلطنة عمان (0.127)، مما يشير إلى أن الشركات السعودية والإماراتية تميل إلى تحقيق عوائد أعلى لمساهميها مقارنة بالشركات العمانية. ومع ذلك، فإن الانحراف المعياري لعائد حقوق المساهمين أعلى بكثير في المملكة

العربية السعودية (5.520) والإمارات العربية المتحدة (5.522) مقارنة بسلطنة عمان (0.230)، مما يشير إلى تباين أكبر في العائدات على الأسهم بين الشركات السعودية والإماراتية.

● المخاطر الجيوسياسية (GPR):

ويتسق متوسط GPR نسبيًا في جميع البلدان الثلاثة، حيث بلغت عمان 96.152، والمملكة العربية السعودية 94.691، والإمارات العربية المتحدة 91.607. ويشير هذا إلى أن الشركات في هذه البلدان تتمتع، في المتوسط، بمستويات مماثلة من إجمالي الربح مقارنة بإيراداتها. يعد الانحراف المعياري لـ GPR منخفضًا نسبيًا في جميع البلدان، مما يشير إلى انخفاض التباين في نسب إجمالي الربح بين الشركات داخل كل بلد.

● مؤشر الدولار (DYX):

تمتلك عمان أدنى متوسط لعائد توزيعات الأرباح (89.234) بين الدول الثلاث، تليها المملكة العربية السعودية (88.845) والإمارات العربية المتحدة (90.035)، مما يشير إلى أن الشركات العمانية، في المتوسط، توزع جزءًا أصغر من أرباحها كأرباح مقارنة بالشركات في البلدين الآخرين. إن الانحراف المعياري لـ DYX ثابت نسبيًا في جميع أنحاء سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مما يشير إلى مستويات مماثلة من التباين في عوائد أرباح الأسهم بين الشركات داخل كل دولة.

● الناتج المحلي الإجمالي:

توفر إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي نظرة ثاقبة للأداء الاقتصادي لكل بلد. والجدير بالذكر أن عمان تظهر متوسط الناتج المحلي الإجمالي سلبيًا (-0.204)، في حين أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لديهما متوسط قيم إيجابية للناتج المحلي الإجمالي (0.985 و-0.549، على التوالي).

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

والانحراف المعياري للناتج المحلي الإجمالي متشابه نسبيا في البلدان الثلاثة، مما يشير إلى مستويات قابلة للمقارنة من التباين في الأداء الاقتصادي فيما بينها.

ثانيا: تحليل الاستقرار:

الجدول (2): اختبار الاستقرار باستخدام Philips perron (Stationary)

Variables	I0	
	T-STATISTIC	P-VALUE
ROAA	122.544	0.0000***
ROE	128.336	0.0000***
Variable	I1	
DYX	93.256	0.0003***
GDP	208.256	0.0000***
GPR	126.359	0.0000***

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

*, **and*** statistical significance at 1, 5 and 10% respectively

أظهرت اختبارات philips perron الثابتة نتائج هامة للمتغيرات قيد الدراسة. بالنسبة للمتغيرات في شكل مستواها (I0)، يظهر كل من العائد على متوسط الأصول (ROAA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) إحصائيات t عالية للغاية تبلغ 122.544 و 128.336 على التوالي، مع قيم p تبلغ 0.0000، مما يشير إلى رفض فرضية العدم. أي يمكن القول أن التغيرين مستقرين عند المستوى. بالنسبة للمتغيرات المتميزة الأولى (I1)، يعرض مؤشر الدولار (DYX)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والمخاطر الجيوسياسية (GPR) أيضا إحصائيات t كبيرة تبلغ 93.256 و 208.256 و 126.359 على التوالي، حيث تتراوح القيم الاحتمالية من 0.0000 إلى 0.0003، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية والقول أن المتغيرات الثلاث مستقرة عند الفرق الأول. وعليه في هذه الحالة النموذج الأنسب هو Panel Ardel.

جدول (3) : نتائج تقدير اختبار Panel ARDL (ESTIMATION)

ROA				ROE			
Long term				Long term			
variable	Coefficient	S.D	P-value	Variable	Coefficient	S.D	P-value
GPR	0.015	0.019	0.0461	GPR	-0.458	0.159	0.0005
DYX	0.018	0.543	0.0104	DYX	1.034	0.261	0.0001
GDP	0.021	0.003	0.0021	GDP	0.0236	0.0030	0.0000
Short term				Short term			
COINTEQ01	-0.423	0.077	0.001	COINTEQ01	-0.125	0.031	0.0001
D(GPR)	-0.017	0.021	0.982	D(GPR)	0.092	0.118	0.5878
D(DYX)	0.0143	0.012	0.220	D(DYX)	-0.108	0.048	0.0396
D(GDP)	-2.15E-05	0.000	0.798	D(GDP)	0.0004	0.001	0.5414

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الدراسة.

Long run equation

$$ROAA_{i,t} = \alpha_i 0.015GPR_{i,t} + 0.018 + 0.021GDP_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

$$ROE_{i,t} = \alpha_0 - 0.458 GDP_{i,t} + 1.034DYX_{i,t} + 0.0236GPR_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

Short run equation

$$\Delta ROAA_{i,t} = -0.423\Delta COINT_{t-1} - 0.017\Delta GPR_{t-1} + 0.0143\Delta DYX_{t-1} - 0.00215GDP_{t-1} + \varepsilon_{t-1}$$

$$\Delta ROE_{i,t} = -0.125\Delta COINT_{t-1} + 0.0004\Delta GDP_{t-1} - 0.108\Delta DYX_{t-1} + 0.092\Delta GPR_{t-1} + \varepsilon_{t-1}$$

توفر نتائج الانحدار نظرة شاملة للعلاقة بين المتغيرات المالية المختلفة والعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، على المدى الطويل والقصير. على المدى الطويل، تظهر المخاطر الجيوسياسية (GPR) معاملا إيجابيا وذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول، مما يشير إلى أن الزيادة في المخاطر الجيوسياسية ترتبط بارتفاع العائد على الأصول. ومع ذلك، بالنسبة لعائد حقوق المساهمين، فإن الخطر الجيوسياسي له معامل سلبي، مما يشير إلى تأثير مختلف محتمل على عوائد الأسهم. يظهر مؤشر الدولار (DYX) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) أيضا معاملات إيجابية كبيرة لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، مما يشير إلى ارتباطهما الإيجابي

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

بالأداء المالي على المدى الطويل. على المدى القصير، يظهر الاختلاف الأول بين GPR و DYX نتائج مختلطة، حيث لا يوجد لـ GPR أي تأثير كبير على ROA أو ROE، في حين يظهر DYX تأثيراً سلبياً على ROE ولكن ليس على ROA. وبالمثل، فإن الفرق الأول في الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر بشكل كبير على العائد على الأصول أو العائد على حقوق المساهمين. توفر هذه النتائج رؤية قيمة حول العلاقات الديناميكية بين المتغيرات المالية ومقاييس الربحية عبر آفاق زمنية مختلفة. يظهر معامل 01COINTEQ سلبياً ومعنوي لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، مما يشير إلى صلاحية النموذج.

رابعاً: التفسير المالي:

1. المخاطر الجيوسياسية (GPR)

التأثير على العائد على الأصول: قد يكون للمخاطر الجيوسياسية المرتفعة تأثير إيجابي طفيف على العائد على الأصول (ROA) في البنوك نتيجة لعدة أسباب:

استراتيجيات إدارة المخاطر: غالباً ما تمتلك البنوك في هذه البلدان اساليب قوية لإدارة المخاطر للتغلب على حالات عدم اليقين الجيوسياسية. وهذا يتيح لهم التكيف مع الظروف المتغيرة والحفاظ على كفاءة الأصول.

مصادر الإيرادات المتنوعة: لدى البنوك عادة مصادر إيرادات متنوعة، بما في ذلك إيرادات الفوائد والرسوم والعمولات من الخدمات المصرفية المختلفة. قد يساعد هذا التنوع في التخفيف من تأثير المخاطر الجيوسياسية على كفاءة الأصول.

التأثير على العائد على حقوق المساهمين: يشير الانخفاض الكبير في العائد على حقوق المساهمين مع زيادة المخاطر الجيوسياسية إلى تأثير عوائد المساهمين بشكل ملحوظ. تشمل الآليات المحتملة ما يلي:

تقلبات السوق: يمكن أن تؤدي المخاطر الجيوسياسية المتزايدة إلى زيادة تقلبات السوق، مما يؤثر على أسعار الأسهم ومعنويات المستثمرين. قد تواجه البنوك انخفاض الربحية، وبالتالي انخفاض العائد على حقوق المساهمين بسبب ظروف السوق المعاكسة.

الضغوط التنظيمية: قد تواجه البنوك تدقيقاً تنظيمياً متزايداً أو تكاليف امتثال استجابة للمخاطر الجيوسياسية، مما قد يؤثر على الربحية وعوائد المساهمين.

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

2. مؤشر الدولار (DYX):

التأثير على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين: تشير المعاملات الإيجابية لـ DYX إلى أن الدولار الأقوى يؤثر بشكل إيجابي على كفاءة الأصول وعوائد المساهمين في البنوك على المدى الطويل. تشمل الآليات ما يلي:

الدخل من النقد الأجنبي: غالباً ما تشارك البنوك في هذه البلدان في المعاملات الدولية وتمويل التجارة، وتحصل على دخل من النقد الأجنبي. ويزيد ارتفاع الدولار من قيمة هذه الأرباح عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما يعزز كلاً من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

تحفيز النمو الاقتصادي: قد يؤدي ارتفاع الدولار إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رأس المال، مما يحفز النمو الاقتصادي. وتفيد هذه البيئة الاقتصادية الإيجابية البنوك من خلال زيادة نشاط الإقراض وفرص الاستثمار والربحية الإجمالية.

3. الناتج المحلي الإجمالي:

التأثير على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين: يؤثر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي على كفاءة الأصول وعوائد المساهمين في البنوك على المدى الطويل. تشمل الآليات ما يلي:

الطلب على الائتمان: يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الائتمان من الشركات والمستهلكين، مما يؤدي إلى زيادة نشاط الإقراض ودخل الفوائد للبنوك، وبالتالي تعزيز العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

توسيع الخدمات المصرفية: يؤدي النمو الاقتصادي القوي إلى خلق فرص للبنوك لتوسيع قاعدة عملائها وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، مما يؤدي إلى توليد تدفقات إيرادات إضافية وتحسين الربحية.

الفصل الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية)

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي لهذه الدراسة القياسية من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حيث ركزنا في هذا الجانب على إبراز الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية وقمنا بتحليل أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية من خلال توزيع مجموعة من المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة وتأكيد صحتها. و تمت الإعتماد على اختبار (PMG) PANEL ARDEL ومن خلال النتائج المتحصل عليها توصلنا إلى وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل ما بين المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الربحية.



الخاتمة العامة

يتطلب تحقيق ربحية البنوك التجارية اليوم وضع سياسة دقيقة ومدروسة من قبل إدارة البنك، في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية، والتي تعتبر عائقا أمام تحقيق الربحية أو الإمكانات المتاحة لتعظيمها. ومن أجل تحقيق تعظيم الربحية، تعرف البنوك اليوم درجة كبيرة من المنافسة لتطوير عملياتها المصرفية التقليدية وتطوير أساليب وآليات جديدة لتفعيل أدائها المصرفي. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على تلك المحددات التي تتحكم في حياة البنوك التجارية بشكل عام. حيث توضح الدراسات أن المؤشرات الاقتصادية تلعب دورا حاسما وحيويا في تحديد ربحية البنوك التجارية، فعلى سبيل المثال فإن مؤشرات البطالة ومعدلات التضخم تؤثر على قدرة العملاء على سداد القروض مما يؤدي بدوره إلى التأثير على المستوى المديونية والخسائر المحتملة للبنوك التجارية. إذ يمكن القول إن السياسات الحكومية والتنظيمية تنعكس على بنية السوق المالية وبالتالي على البنوك التجارية وربحها. باختصار تظهر الدراسة أن فهم المؤشرات الاقتصادية وتأثيرها على البنوك التجارية يعتبر أمرا حاسما لإدارة البنوك والقطاع المالي بشكل فعال وتحقيق الربحية المستدامة.

أما في دراستنا التطبيقية تطرقنا إلى تحليل أثر المؤشرات الاقتصادية على ربحية البنوك التجارية من خلال اختبار العلاقة بين مجموعة من المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة لتأكيد صحتها. بناء على هاته الدراسة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، باستخدام الأساليب الإحصائية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المتمثلة فيما يلي:

نتائج الدراسة:

- التمكن من قياس الربحية من خلال مختلف المؤشرات الخاصة بذلك.
- معرفة أهم العوامل المؤثرة والمحددة لربحية البنوك التجارية.
- مؤشر الربحية ضمن معيار CAMEL يقيس مواطن القوة والعمل على الزيادة فيها، وكذا تحديد نقاط الضعف ليتم تداركها وتصحيحها والعمل على تحسينها بتقييم أداء البنك ككل.
- تظهر المخاطر الجيوسياسية (GPR) تأثيرا إيجابيا وذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول.
- يظهر مؤشر الدولار (DYX) والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) أيضا معاملات إيجابية كبيرة لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

الخاتمة العامة

- وجود علاقة تناسبية إيجابية على المدى الطويل ما بين المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الربحية وبالتالي قبول الفرضية الثانية.

توصيات الدراسة:

- ينبغي على البنوك التجارية مراقبة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بشكل دوري واتخاذ التدابير اللازمة استنادا على تلك المؤشرات.

- تطوير استراتيجيات جديدة لزيادة ربحية البنك وتحسين أداءه المالي بناء على ظروف الاقتصادية الحالية.

- تعزيز الرقابة والتنظيم على البنوك لضمان استقرار وتقليل المخاطر المالية والتالي تحسين ربحيتها.

آفاق الدراسة:

- دراسة تأثير سياسات البنوك المركزية على ربحية البنوك التجارية، وكيفية تكيفها مع تغيرات المؤشرات الاقتصادية.

- تقييم كيفية تأثير المخاطر المالية مثل تقلبات السوق ومعدلات الفائدة، على ربحية البنوك.

- استخدام نماذج التنبؤ لفهم كيفية تأثير المؤشرات الاقتصادية على أداء البنوك وربحيتها في المستقبل.



قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

● الكتب:

- إسماعيل عبد الرحمان، حربي حربي محمد موسى عريقات المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن 1999 ، ص 154 .
- نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ، 1984 ، ص 345-346
- معاذ الشرفاوي الجزائري، حسين قبلان ، الاقتصاد لكلي ، الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا 2021 ، ص 328.
- زكي رمزي، دراسة في أثر التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، 1986 ، القاهرة ، دار المستقبل العربي، ص 125.

● الأطروحة و المذكرات:

- أحمد حسين أحمد المشهراوي، أثر المتغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005) ، مذكرة ماجستير ، منشورة ،المجتمعة الإسلامية، غزة ، 2007.
- محمد هاني، الدورات الاقتصادية و الاليات التحكم فيها حالة الجزائر، 2000-2012 ، جامعة د. يحيى فارس المدية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، ص 22.
- سمية بلقاسمي ، إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية ، شعبة إقتصاد مالي ، جامعة باتنة ، ص 109.

● المجالات والدوريات:

- بن بعيش سلمان، بن ساعد عبد الرحمان، محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMLES دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2019، المجلة الجزائرية للعملة و السياسات الاقتصادية ، سنة 2022 ، رقم المجلد : 13 ، ص 60.

- بن ستالة ياسين، العرابي مصطفى، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السعودية خلال الفترة 2010 /2022 جامعة طاهري محمد ، مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي –بشار الجزائر ، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 11- العدد04 (جوان 2023).
- جورج ناصر شواقفة ، جامعة عمجلون الوطنية الأردن ، أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 07 العدد 2002/01 ، ص 492.
- روقية بلقصور و حنان العمراوي ، (2021) ، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نماذج CAMLES دراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول التعاون الخليجي خلال الفترة : 2010-2016 . مجلة الدراسات المحاسبة و المالية المتقدمة ، المجلد : 05 (العدد1).
- سليم مجلخ ، وليد بشيشي ، فائزة بلعابد، أثر تغير سعر الصرف على العائد على إجمالي الأصول دراسة حالة على مجموعة من البنوك الجزائرية ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة 2019، العدد 01، ص 52.
- سعد نوري ، مهند خليفة، محمد نوري الحمداني، قياس و تحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، 2020، مجلد 06 ، العدد 02، ص 15.
- شوقي بورقبة 2011، طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية AFRBS ، العدد 1 ، ص 144.
- صخر مرعي حسن بني خالد ، مجد مصطفى راشد المومني ، معدل الفائدة على تسهيلات الإئتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية دراسة تحليلية للفترة من عام 2007-2016 م ، جامعة ال البيت /الأردن ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد التاسع – جوان 2018 ، ص 362.
- فوزان عبد القادر القيسي. (2017) . تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMLES : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014 . المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد : 13 (العدد 4) .
- محمد البشير بن عمر، أحمد نصير 2017 . تقييم أداء البنوك نموذج " camles مجلة إضافات اقتصادية " جامعة غرداية ، الجزائر ، العدد 2 ، ص 33.

- محمد جمال طقطق، سلمان معلا، رنا محمد علي والي، أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة (دراسة حالة مصرف عوده سورية BASY)، مجلة جامعة حماة- المجلد الثالث- العدد الرابع 2020، ص 28
- محمد، علي (2014)، سعر الفائدة و تأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حاة مصرفية سورية والمهجر ش،م،م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد 30، العدد الأول
- مولاي بوعلام، محمد سفير، دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 59
- مقيمح صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري 2010 مجلة الحقيقية، العدد 31، ص 384.
- هتان موارد، شروقي زين الدين جامعة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، افريل 2014، العدد 01، ص 35.
- صباح نوري عباس، معهد الإدارة / الرصافة، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر أيار 2008، ص 60
- حسن حزوري، "العوامل المؤثرة في ربحية المصارف- دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سوريا"، بحث مقدم إلى مجلة جامعة الفرات، سوريا 2018
- الطيب موسى و نبيل مجيد الشريف، "محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية - دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال المدة 2000-2010، بحث مقدم إلى مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، العدد (03)، جامعة بنغازي، ليبيا.
- المواقع الالكترونية:
 - <https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowth.asp> 05/05/2024 13.19

● المراجع باللغة الاجنبية:

- Ahmed, L. A. (2016). Towards Increasing the Financial Performance: An Application of CAMEL Model in Banking Sector in the Context of Sri Lanka. Research Journal of Finance and Accounting , Vol.7 (No.5).
- Ahmed , Rubi Koh Eric H.y : Shaharuddi Shahrin Saaid (2016) . Address: Derteminants of bank profitability : a comparative study of East Asia and Latin America
- Amenawo I offiong, Hodo B. Riman , and Emmanuel S. Akpan, Foreign exchange fluctuautions and commercial banks profitability in Nigeria , Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (paper) ISSN 2222-2847.
- Adeusi,S & Kolapo,F & Aluko, Determinants of Profitability in Commercial Bank of International journal of economics and Management, Vol.2(12) nigeria .
- Bendob, A. (2015). Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012. European Journal of Business and Management , Vol.7 (No.20).
- Klein, P.-O.and L.Weill (2022). " Bank Profitability and economic growth." The Quarterly Review of Economics and Finance 84 : 183-199
- Menchif, M., Chemlal, M., & Saikak, M. D. (2018). La performance financière des banques au Maroc: Une analyse par l’approche CAMELS. International Review of Economics, Management and Law Research , Vol. 1 (No.1).
- Sehrish Gu, Faiza Irshad, Khalid Zaman,(2011), Factors Affecting Bank Profitability in Pakistank The Romanian Economic Journal, XIV, no. 39
- Yildrim, F. and A.N Berkamn (2022)." The Impact of Geopolitical Risk Index on the Profitability Performane of the Banking Sector " Turk Sosyal Bilimier Arastirmalan Dergisi 7 (2) : 89 -100
- M Ardiansyah et al 2011 J.Phys : Conf Ser 186301205.

الفهرس

توطئة:
المبحث الأول : قياس ربحية البنوك التجارية.	3.....
المطلب الأول: تقدم مؤشرات ربحية البنوك.....	3.....
المطلب الثاني: تقييم ربحية البنوك التجارية.....	7.....
المبحث الثاني: علاقة المؤشرات الاقتصادية بربحية البنوك التجارية .	9.....
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية.....	9.....
المطلب الثاني: تأثير المؤشرات الاقتصادية بربحية البنوك التجارية.....	16.....
المبحث الأول: الدراسات السابقة.....	22.....
الفرع الأول : الدراسات السابقة.....	22.....
المطلب الأول: الدراسات العربية.....	22.....
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:	24.....
الفجوة الدراسية:	26.....
المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية.....	27.....
المطلب الأول: عرض الاختبارات.....	27.....
المطلب الثاني: تحليل النتائج (تحليل المالي للنتائج):	29.....
الخاتمة العامة.....	37.....
قائمة المراجع.....	40.....

المؤشرات الاقتصادية لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية. حيث تستفيد البنوك من زيادة الطلب على القروض والخدمات المصرفية مما يزيد من إيراداتها وربحيتها. تهدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في؛ (الخطر الجيوسياسي GPR، الناتج المحلي الخام GDP، ومؤشر الدولار DYX على ربحية البنوك التجارية ممثلة في مؤشرات الربحية وهي معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE. تم الاعتماد على القوائم المالية لاستخراج البيانات السنوية لثلاث دول مختارة؛ السعودية العربية، سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2023. باستخدام اختبار Panel ARDL خلصت الدراسة إلى وجود علاقات إيجابية ما بين المخاطر الجيوسياسية GPR والعائد على الأصول و العائد على حقوق المساهمين، وكذلك يظهر مؤشر الدولار DYX ومؤشر الناتج المحلي الخام GDP معاملات إيجابية كبيرة لكل من العائد على الأصول و العائد على حقوق المساهمين مما يشير إلى ارتباطهما الإيجابي بالأداء المالي في المدى الطويل حسب ما أثبتته معامل التكامل.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية، البنوك التجارية، الخطر الجيوسياسي، الدول العربية، Panel ARDL

Abstract:

Economic indicators have a significant impact on the profitability of commercial banks. Banks benefit from increased demand for loans and banking services, which enhances their revenues and profitability. This study aims to test the relationship between economic indicators represented by geopolitical risk (GPR), gross domestic product (GDP), and the dollar index (DYX) on the profitability of commercial banks represented by profitability indicators such as return on assets (ROA and return on equity (ROE). Financial statements were relied upon to extract annual data for three selected countries: Saudi Arabia, Oman, and the United Arab Emirates during the period from 2005 to 2023. Using the Panel ARDL test, the study concluded the existence of positive relationships between geopolitical risks (GPR) and return on assets and return on equity, as well as significant positive coefficients for both the dollar index (DYX) and gross domestic product (GDP) concerning return on assets and return on equity, indicating their positive long-term association with financial performance as confirmed by the integration coefficient.

Keywords: Economic indicators, commercial banks, Geopolitical Risk, Arab countries, Panel ARDL.